تاريخ الإرسال: 2018/09/21 تاريخ القبول:2018/12/29

# تقييم فعالية آليات دعم المقاولة النسوية في الاقتصاد الجزائري: قراءة إحصائية

# Evaluation of the effectiveness of mechanisms to supporting women entrepreneurship in the Algerian economy: Statistical reading

طويطي مصطفى، وزاني ليدية
Mustapha Touaiti Lydia ouazani
kaizen1982@gmail.com ouazani085@gmail.com
جامعة غرداية جامعة البويرة
University Of Ghardaia University Of Bouira

**الملخص:**

في ضوء ما تشهده الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات على أكثر من صعيد، احتلت المقاولة النسوية دورا رياديا في دعم الجهود التنموية في كافة الاقتصاديات لاسيما النامية منها، والجزائر كغيرها من الدول بذلت عدة جهود لترقية دور المرأة بدءا من تهيئة الأرضية التشريعية والقانونية وصولا لوضع آليات وأجهزة مؤسساتية من أجل تنفيذ ومراقبة البرامج، وتأهيل الأنظمة التسييرية والوظيفية لهذه المؤسسات بغية تحسين وتميز أداءها.

لذا سنحاول من خلال هذه الدراسة إعطاء إطار شامل ومختصر حول المقاولة النسوية، ودراسة مدى تهيئة الظروف وتعبئة السياسات للمساعدة على ديمومتها، وثم حاولنا تقديم قراءة تحليلية لنتائج عمل تلك الآليات وفقا لما بينته آخر الإحصائيات المتعلقة بنشاط المرأة المقاولاتي في الجزائر ولنتناول في الأخير الصعوبات التي تواجهها.

**الكلمات المفتاحية** : المقاولة النسوية، آليات الانشاء و الدعم، الجمعيات الداعمة.

**Abstract**

In the context of the changing economic world, women's entrepreneurship has played an important role in supporting development efforts in all economies, especially developing ones, Algeria, like other countries, has made several efforts to promote

the role of women, starting with the creation of the legislative and legal framework to establish institutional mechanisms and mechanisms for the implementation and monitoring of programs and the rehabilitation of the administrative and functional systems of these institutions in order to improve their performance. we will try to provide an analytical reading of the results of the work of these mechanisms according to the latest statistics related to the activity of women entrepreneurs in Algeria, with reference to the difficulties they face.

**Keywords** : women's entrepreneurship, construction and support mechanisms, supporting societies.

**مقدمة:**

تسعى معظم الاقتصادات في الوقت الراهن للاهتمام بالمقاولاتية، لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتجه البلدان سواء المتقدمة أو السائرة في طريق النمو اليوم إلى الارتكاز على مهارات أفرادها وقدرتهم على العمل المقاولاتي لتطوير اقتصادياتها، و من أجل ذلك تحاول الدول في كل مرحلة اتخاذ جملة من الإجراءات قصد تحسين مناخ الأعمال، وحث المزيد من الشباب للعمل المقاولاتي وإنشاء المؤسسات.

وكما بات معروفا أنه من غير الممكن التحدث عن نمو اقتصادي مستدام دون إدماج المرأة في الجانب المقاولاتي، حيث أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه ومدى وجودها من عدمه هو الذي يفرق بين نمو مختلف الاقتصاديات، كل هذا من شأنه حث جميع الجهات المعنية على الاهتمام بالظاهرة، والسعي للبحث عن الطرق التي تساعدهم على استغلالها وكيفية الاستفادة منها.

والجزائر بدورها وإدراكا منها لأهمية العمل المقاولاتي، قامت بإرساء العديد من الآليات قصد تشجيع الشباب نحو العمل الخاص، وتبنت العديد من المبادرات التحسينية من خلال إضفاء المزيد من الإجراءات التحفيزية، إلا أن مساهمة المرأة في المجال المقاولاتي يبقى ضئيلا نسبيا.

**1. إشكالية البحث :** انطلاقا من أن إنشاء المرأة لمؤسستها الخاصة أصبح موضوع يثير الكثير من الجدل في المجتمع فإن إنجاح هذه العملية يعد مهمة صعبة لكل امرأة حاملة مشروع والتي تواجه معوقات ثقافية، اجتماعية وبيئية بالإضافة إلى محدودية التمويل المدعم للمرأة المقاولة، لهذا فإن هذه الدراسة تحاول الاجابة على الإشكالية الجوهرية الآتي :

ما مدى نجاعة الآليات المستحدثة لتشجيع دخول المرأة عالم المقاولات ؟

وقصد الإلمام أكثر بجوانب الاشكالية فقد تم تفريعها إلى مجموعة من الأسئلة التالية :

- فيما تتمثل الخلفية النظرية للمقاولة النسوية ؟
- ما هي أهم المؤسسات الحكومية الداعمة للمقاولة النسوية في الجزائر ؟
- ما هي أهم الجمعيات الناشطة في مجال دعم المقاولة النسوية في الجزائر ؟
- إلى إي مستوى تم النهوض بالنشاط المقاولاتي القائم على المساهمة النسوية ؟

**2. فرضيات الدراسة :** يقوم البحث على التحقق من الفرضيات التالية :

تمتلك المرأة الجزائرية كل المقومات التي تأهلها للمساهمة في النسيج الاقتصادي من خلال ممارسة النشاط المقاولاتي ؛

تعتبر الجزائر من الدول التي تبذل جهودا كبيرة من أجل تفعيل مشاركة المرأة في مختلف المجالات والمستويات وتعمل على تحسين أوضاعها؛

يعود تنامي الفكر المقاولاتي لدى النساء إلى الدور المحوري للهيئات الحكومية وغير الحكومية في الجزائر .

**3. منهج الدراسة :** تم الإعتماد على المنهج الوصفي بأسلوبيه الكيفي لتوضيح الخلفية النظرية للمقاولاتية بشكل عام والمقاولة النسوية بشكل أساسي إلى جانب التطرق إلى أهم الهيئات الحكومية وغير الحكومية الداعمة للمقاولة النسوية، كما تم الاعتماد على الأسلوب الكمي عند محاولة تدعيم الدراسة ببعض الاحصائيات حول مساهمة المرأة الجزائرية في النشاط المقاولاتي حسب ما ورد في المرصد العالمي للمقاولاتية GEM.

**4. أهداف الدراسة :** تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية أهمها مايلي :

– إبراز واقع المقاولة النسوية في الجزائر، وأهم الدوافع التي أدت بها إلى ممارسة هذا النشاط؛

– التعريف بالهيئات الحكومية الداعمة للنشاط المقاولاتي؛

– التعرف على أهم الجمعيات الناشطة في حقل دعم المرأة المقاولة في الجزائر؛

– قراءة إحصائية لمساهمة المرأة المقاولة في النسيج الاقتصادي الوطني.

## I الخلفية النظرية للمقاول النسوية

تعد المقاولة من الناحية الاقتصادية لبنة أساسية في اقتصاد أي دولة الشيء الذي يتطلب توفير الامكانيات المالية و الخبرات الادارية لتطويرها و توسيعها [1]، فقد أصبحت محور أساسي للتطور و نمط حياة جذاب يمكن الأفراد من تحقيق ذواتهم ليصبحوا أكثر استقلالية بمستوى معيشي أفضل[2]، و تعتبر المقاولاتية أحد المداخل الأساسية التي تستطيع من خلالها المرأة إبراز دورها و تجسيد أفكارها الابتكارية.

**1. ماهية المقاولة النسوية :** انطلاقا من المعنى المتداول لمفهوم المقاول و الذي يعتبر كل شخص منشئ، متعهد، مؤسس، صاحب عمل يمكن أن يكون مقاول شرط أن تتوفر فيه بعض السمات الشخصية والمؤسسية [3] ، فمفهوم المرأة المقاولة لا يختلف عن مفهوم المقاول بصفة عامة،

**1-1. تعريف المرأة المقاولة :** هناك من عرفها بأنها:

- هي المرأة التي تكون لوحدها أو برفقة شريك أو عدة شركاء، وقامت بشراء أو ورثت مؤسسة، حيث تتحمل مسؤوليتها المالية، الإدارية والاجتماعية، وهي تساهم يوميا في تسيير تجاري، كما أنها شخص يتحمل المخاطر المالية لإنشاء أو الحصول على مؤسسة و تديرها بطريقة ابداعية و ذلك عن طريق تطوير منتجات جديدة و دخول أسواق جديدة[4]، حيث يصف هذا التعريف مراحل تأسيس وتنمية نشاط مقاولاتي من قبل المرأة و التي هي نفس الخطوات التي تنطبق على الرجل تماما.

- كما تعرف على أنها تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال لحسابها الخاص، و هي تلك التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة ، واثقة من قدراتها و إمكانياتها، هدفها النجاح والتفوق[5]، أعطى هذا التعريف الأولوية للخصائص والسمات الشخصية والمؤسسية التي تمتاز بها المرأة المقاولة بغية تحقيق ما تصبو إليه مستقبلا.

ويعتبر التعريف الأكثر شمولا، الذي يعتبر المرأة المقاولة على أنها كل امرأة قامت باستغلال فرصة سوقية ما،أو لديها القدرة والإبداع لتحويل أفكارها إلى مشروع مهما كان حجمه، وسهرت على نجاحه وتطويره وتحملت المخاطر المتعلقة به كما تساهم في تسييره اليومي، فقد أصبح معروفا و في العالم أجمع، أنه لا يمكن تحقيق التقدم والتطور بإقصاء المرأة التي تمثل نصف المجتمع ، كما أن ضعف مشاركة النساء في الحياة العملية، يختلف حسب الجهات والبلدان، والذي يعكس تأثير العوامل الديمغرافية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية[6].

**1-2. خصائص و مميزات المقاولة النسوية :** عند حديثنا عن الخصائص التي تتميز بها المرأة المقاولة، فنجدها تتقاطع كثيرا مع نظيرها الرجل، إلا أنه توجد بعض الفروقات و ذلك من خلال التمييز بين ثلاث عناصر[7]، نبرزها في الجدول الآتي :

**الجدول رقم (01) : خصائص و مميزات المقاولات النسوية**

| صفات المرأة المقاولة مقارنة بالرجل المقاول | خصائص المؤسسات المسيرة من طرف المرأة مقارنة بالرجل | طرق التسيير المتبعة من طرف المرأة مقارنة بالرجل |
|---|---|---|
| – أقل سنا، | – أقل سنا و حجما، | – تفضل الهيكل التنظيمي |
| – تلتحق بالمقاول بعد قضاء | – تمركز النشاطات في | الأفقي، |
| فترة طويلة من البطالة أو في – | القطاعات منخفضة النمو، | – نمط تسيير مرن، |
| عملها السابق، | – ليس فيها شركاء، | – تشجيع المشاركة، |
| – أقل كفاءة، | – أطول بقاء، | – تقاسم السلطة و المعلومة |
| – أقل خبرة في تسيير | – أقل نجاحا، | مع الغير، |

| | | |
|---|---|---|
| المؤسسات،<br>– أقل خبرة في مجال النشاط،<br>– أقل كفاءة على المستوى المالي أو المقاولاتي. | – مردودية ونمو متماثل. | – لديها قدرات تفاوضية معتبرة،<br>– تهتم بتحقيق الأهداف الشخصية والاجتماعية بالدرجة الأولى،<br>– أكثر حفاظا و توفيرا للموارد. |

المصدر: ناصر بوشارب، الهام موساوي، تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 03، جوان 2015، ص 96.

حيث أن سلوك الرجال المقاولين والنساء المقاولات جد مختلف، حيث يسعى الرجال للكسب مهما كانت الأحوال، أما النساء فعلى العكس فيسعين من وراء التفاوض الحصول على علاقات دائمة وتعاون مربح لكلا الطرفين، كما تستخدم مدخراتهن الخاصة عند بدء نشاطهن، أو الاستعانة بقروض تحصل عليها من محيطها ونادرا ما تلجأ للشبكات الخاصة للدعم، كما أنها لا تتابع تكوين خاص وتكميلي في مجال تسيير المؤسسات، وهذا بصفة خاصة في البلدان النامية، و في دراسة أجراها المرصد العالمي للمقاولة بينت أن المقاولات تعمل على تقديم سلع أو خدمات مبتكرة من أجل التجديد و إرضاء زبائنها لتحقيق النمو و الاستمرار حتى و إن كانت في مرحلة مبكرة مما يدل على أهمية المقاولة النسوية بالنسبة للاقتصادات، حيث توصلت إلى أنه لا يوجد فروق تعود إلى طبيعة جنس المقاول وفي ظل نفس الظروف على النجاح، حيث إذا استطاعت المرأة أن تقاوم العوائق في بداية مشروعها ونموه، وتنتقل به من النطاق متناهي الصغر إلى القطاع الرسمي، تستطيع أن تنافس كمالكة لمشروع متوسط بل وكبير.[8]

**1-3. دوافع ممارسة المرأة للأعمال المقاولاتية :** هناك من يقسم الدوافع إلى إيجابية وأخرى سلبية حيث يعتمد معيار التقسيم على هذا الأساس طبيعة العامل المؤثر على الفرد ليدفعه نحوى المقاولة، وتتمثل فيما يلي :

- الايجابية : كالإرادة، التعرف إلى فرص، البحث عن الاستقلالية...
- السلبية : توقف أو الفصل عن العمل، الرغبة في الهروب من البطالة، عدم الرضا في الوظيفة السابقة، نقص الفرص في الحياة المهنية أو التفرقة، أزمة في العمل.

و تصنف النساء المقاولات وفقا لدوافعهم إلى ثلاث فئات [9] :

- **النساء المقاولات بدافع الضرورة** : التي أنشأت مؤسستها هربا من البطالة، وتتميز هذه الفئة بدرجة منخفضة من الخبرة،
- **النساء المقاولات بدافع اختياري** : تتميز بمستوى عال من الخبرة المهنية، لذلك المقاولة بالنسبة لهم هي فرصة لمواصلة النمو باستغلال مهارتهن،
- **النساء المقاولات اللواتي يرغبن** : في التوفيق بين الأسرة و الحياة المهنية، هذه الفئة في الواقع تريد مواصلة حياتها المهنية مع بعض الحرية لتحقيق حياة أسرهم.

**1-4. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية النسوية** : إن سر الاهتمام الحالي بالمقاولة النسوية يكمن في الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات المنشأة والمطورة من طرفهن، حيث يمثلن مصدر مهم للتطور الاقتصادي، وهذا عن طريق :

- المساهمة في تشغيل المرأة إذ تلعب المقاولة و الأعمال الصغيرة دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسب، الخياطة....الخ كما تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني؛
- الحد من الفقر والبطالة وهذا نتيجة لتدني تكلفة خلق فرصة العمل في المقاولات من جانب، وتدني الحجم الكلي للاستثمار فيها من جانب آخر؛
- استقرار السكان وتخفيض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن كونها تعتمد على الموارد والأسواق المحلية، فهذا يعني تركزها في خدمة المجتمعات التي تعيش فيها؛

– مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، والنمو الاقتصادي للمجتمع حيث أن الحصول على الدخل المناسب للمرأة يمكن الأسرة من تحقيق متطلباتها والارتقاء بمستويات معيشتها، ويحقق هذا بدوره الأمن الاقتصادي.

وحول النساء المقاولات ومقارنتهن مع نظرائهن الرجال، و ذلك قصد قياس دور المرأة المقاولة في الإبداع والتوظيف وتدويل أنشطتها، تم تسجيل اختلافات كبيرة بين النساء والرجال من حيث تحقيق الأهداف المبتغاة، فإذا أخذنا معيار المساهمة في الإبداع، يظهر لنا الشكل أدناه مقارنة بين النساء والرجال من حيث قيامهم بالإبداع كالأتي؛

**الشكل (01) : مقارنة بين معدل النساء المقاولات والرجال فيما يخص تطوير المنتجات والخدمات**

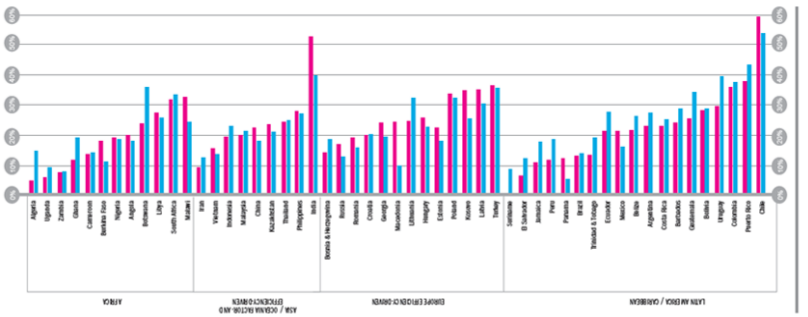

source : global entrepreneurship monitor, 2015, women's report, p 56, sur site internet_ http://www.gemconsortium.org/report, consulte le:12/01/2018.

فكما نلاحظ من خلال الشكل البياني فالنساء المقاولات في مختلف المناطق مهما بلغت درجة تقدمها، فإنهن يولين أهمية للابتكار وتطوير المنتجات، و قد احتلت المقاولة الجزائرية المرتبة الأوى إفريقيا في هذا المجال وهذا يؤكد مجددا على الخاصية التي تتميز بها النساء المقاولات، التي تؤكد على اهتمامهن بالجانب التطويري والتجديد في أعمالهن.

ونفس الملاحظة نسجلها فيما يخص معدلات المؤسسات التي قامت بتدويل نشاطها، حيث نلاحظ عدم وجود اختلاف كبير في النسب، كما يظهر في الشكل البياني أدناه:

**الشكل رقم (02): مقارنة بين معدلات تدويل النشاط حسب جنس المنشئ والمنطقة**

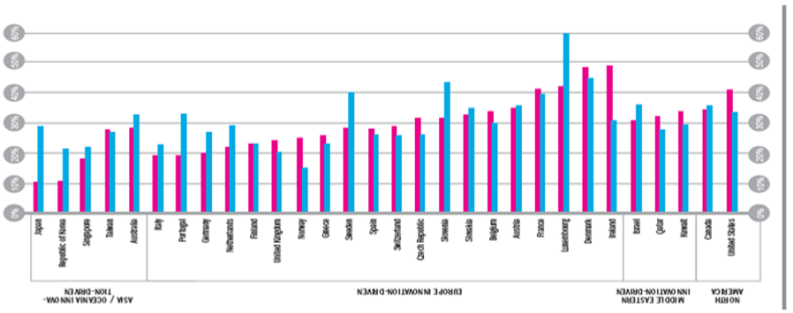

source : global entrepreneurship monitor, 2015, women's report,OP-Cit, p 56

فكما يظهر، لا يوجد فروقات بين النساء المقاولات والرجال من حيث تدويل النشاط رغم اختلاف مستويات النمو الاقتصادي بين البلدان، حيث لا نلمس أي تمييز بين المؤسسات النسوية وتلك التي يسيرها رجال.

أما من حيث المساهمة في توفير مناصب الشغل، فنلاحظ من خلال الشكل الموالي :

**الشكل رقم (03) : مقارنة بين مساهمة المؤسسات في التوظيف حسب الجنس والمستوى الاقتصادي للمنطقة**

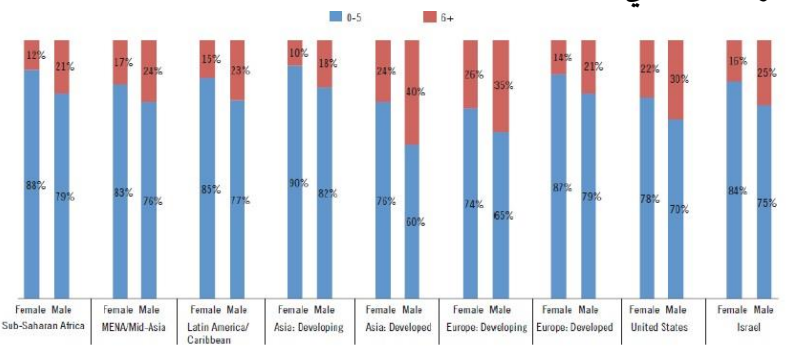


source : global entrepreneurship monitor, 2012, women's report, p 35, sur site internet_ http://www.babson.edu/Academics/centers/blank-center/global-research/gem/Documents/ , consulte GEM%202012%20Womens%20Report.pdf le:12/01/2018.

يبين الشكل البياني مساهمة المؤسسات في استحداث مناصب الشغل، حيث الجزء الأزرق يعطي نسبة مساهمة المؤسسات في توفير مناصب الشغل من صفر منصب بمعنى مؤسسة ذات الشخص الوحيد إلى غاية خمسة عمال، أما الجانب الأحمر فيعطينا النسبة المئوية لمساهمة المؤسسات في توفير أكثر من ستة مناصب شغل، فكما نلاحظ من خلال المقارنة فأغلب المؤسسات توفر أقل من خمسة مناصب وذلك بمعدلات تفوق 75% في معظم المناطق، و هذا راجع للانتشار السريع لهذه المؤسسات. (10)

**2. واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر** : إن اشتداد التوجه نحو اقتصاد السوق مع تفاقم المناداة الدولية بالدعوة إلى إدماج المرأة في النسيج الاقتصادي الوطني و الدولي ، دفع و حتم على حكومات الدول النامية و منها الجزائر العناية بالمرأة على العموم وخاصة هذه الفئة الناشئة لصاحبات الأعمال باعتبارها قوة فاعلة داخل القطاع الخاص و شريكة أساسية في المجال الاجتماعي و الاقتصادي.(11)

لهذا لا يمكن أن نتحدث عن المرأة الجزائرية و دورها في التنمية الإقتصادية دون الحديث عن البنية التطورية للعمل النسوي والتغييرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمع الجزائري و الآثار الناجمة عنه في جميع المجالات:

– **المرأة و العمل في الفترة الاستعمارية :** كان المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية مجتمعا زراعيا ورعويا، ومارست المرأة في ظل هذا النمط الإنتاجي أعمالا منزلية مختلفة وشاقة، فعملت إلى جانب عملها البيتي اليومي في الرعي والزراعة ، وبسبب السياسات الاستعمارية التي مورست على الأهالي والاعتداء على ممتلكاتهم ومصادرة أراضيهم، و تهجيرهم إلى مناطق جبلية وعرة وارتفاع معدلات النساء الأرامل بسبب الثورات الشعبية جعلها في وضع أكثر مسؤولية لإعالة أسرتها، أما المرأة في المدينة فقد كانت أسيرة عادات وتقاليد و مع هذا استطاعت أن تحول البيت إلى ورشة عمل ، وذلك بسبب ضعف مستواها التعليمي، وقلة إمكانياتها و مهاراتها، فكانت أعمال تقوم بها لتتقاضى عليها أجرة تساهم بها في مصاريف البيت. و رغم هذا الدور الاقتصادي الذي كانت تقوم به المرأة في هذه الفترة إلا أن المجتمع لم يكن يعترف لها بذلك لأنه يرى في الرجل هو الوحيد الذي يملك القدرة الاقتصادية، إلا أن المرأة في الجزائر كان لها نشاطها التجاري سمح لها بتحقيق استقلالية مادية و لو بسيطة ما يجعلنا نفهم أن المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري كانت مقاولة لكن بخصائص غير الخصائص المعروفة اليوم.[12]

– **المرأة الجزائرية و الشغل بعد الاستقلال :** لقد جاء الاستقلال ليقضي على العادات و التقاليد البالية التي حرص الاستعمار على زرعها في وسط المجتمع الجزائري والتي كانت تتناقض مع رؤى التطور والتنمية ، فبعد الاستقلال مباشرة تم إدخال المرأة وإقحامها في عالم الشغل، كمواطنة كاملة الحقوق [13]، وقد توالت القوانين محدثة تطور، فاعتبرت المرأة عضوا فاعلا في المجتمع، فمنعت كل أنواع التمييز ضدها، مساوية بينها وبين الرجل، الأمر الذي أحدث تحولات مذهلة، دون المساس بالقيم الروحية والعقائدية للمجتمع الجزائري[14]، ومع هذا التغير الحاصل في نوع اليد العاملة ونظرا للدخول المكثف للمرأة في مجال العمل و زيادة وعيها و ارتفاع مستواها الثقافي والتعليمي عملت على فرض

نفسها ، فأصبحنا نجدها في الإدارة و في الجيش و في الصناعة و التعليم و الصحة والتجارة و هي اليوم مقاولة تقتحم هذا الميدان الأصيل للرجل دون أن تهمل محيطها العائلي.(15)

– **الوضع الحالي للمرأة المقاولة في الجزائر** : تشهد الجزائر كغيرها من البلدان توجه للعنصر النسوي لإقامة مشاريعهن الخاصة و ذلك في مختلف المجالات، و بالرغم من نسب تواجدهن الضعيفة إلا أنهن شكلن نسب معتبرة و أحدثن فارق في المعدل الوطني لإنشاء المؤسسات (16)، و حسب المرصد العالمي للمقاولاتية GEM فإن المرأة الجزائرية تظهر مستوى عال من العزم و الادراك في مجال المقاولاتية، إلا أن الفرص المقدمة لها ضئيلة في هذا المجال و يعود هذا إلى التشكيك في قدراتها وعدم كفاءتها و الخوف من اخفاقها و فشلها كونها غير مبدعة و خلاقة، كما يتركز نشاطها بنسب عالية في قطاع الخدمات (17).

**الشكل رقم (04) : نسبة المقاولة في العالم حسب المنطقة و الجنس**

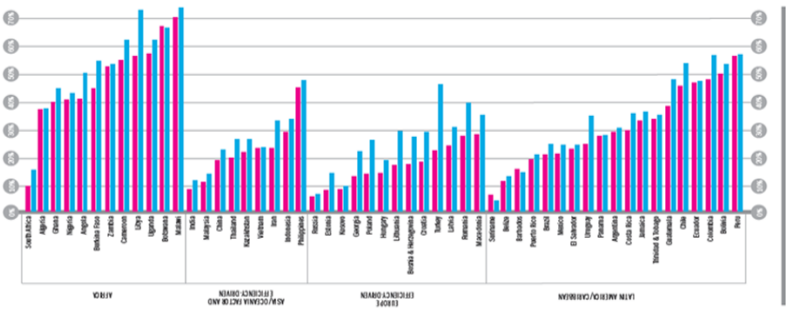

source : global entrepreneurship monitor, 2015, women's report, OP-Cit, p 16

حيث بلغ المعدل الإجمالي للإنشاء حسب تقرير GEM لسنة 2013 ما قيمته 5% و الأمر ينعكس أيضا على المقاولة النسوية، حيث بمقارنة 67 دولة أصدر المرصد العالمي للمقاولاتية تقرير على أن معدل المقاولة النسوية بالجزائر لا يتجاوز عتبة 5 % .

**الشكل رقم (05) : موقع المرأة من ريادة الأعمال في الجزائر**

source : global entrepreneurship monitor, 2015, women's report,op-cit , p 70

وبالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لدعم نمو مقاولاتي لكلا الجنسين، إلا أن الجزائر لا تزال تسجل معدلات إنشاء أقل ما يقال عنها أنها ضعيفة وبعيدة عن المتوسط العام للإنشاء، وهذا ما تقر به التقارير الدولية الصادرة عن الهيئات الدولية مثل البنك الدولي والمرصد العالمي للمقاولاتية، وكذا الوطنية التي سجلت ما نسبته 7% فقط معدل المؤسسات النسوية المنشأة على التراب الوطني، مما يؤكد أن الجزائر لا تزال تحتل مراتب متأخرة فيما يخص المقاولة النسوية، والحال نفسه بالنسبة للإنشاء من طرف الرجال. (18)

وفيما يلي الاحصائيات الصادرة عن مركز السجل التجاري الوطني لسنة 2014 حيث لا يفوتنا التنويه إلى أن الإحصائيات الصادرة لا تعكس حقيقة النشاط النسوي في الجزائر من حيث إقامة الأعمال الخاصة، حيث لا يجب أن ننسى فئة النساء اللواتي يعملن في المجال غير الرسمي واللاتي يشكلن النسبة الأكبر، حيث لا يخفى عن الجميع أن ليس

جميع النساء بإمكانهن إعلان نشاطهم بشكل واضح ورسمي لظروف عديدة وأسباب مختلفة، كما لا ننسى أيضا أن هناك أحيانا رجال يستعملون أسماء زوجاتهم أو أخواتهم أو بناتهم لافتتاح سجلات تجارية بأسمائهن، لكن التسيير الحقيقي للعمل الخاص يكون من طرف الرجل.

**الجدول رقم (02) : توزيع التجار( الأشخاص الطبيعيين) حسب السن والجنس إلى غاية نهاية سنة 2014**

| الفئات العمرية | الذكور | الاناث | المجموع | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| 19 – 18 | 1089 | 55 | 1144 | 0,07 |
| 28 – 19 | 198665 | 7423 | 206088 | 12,83 |
| 38 – 29 | 533605 | 27081 | 560686 | 34,89 |
| 48 – 39 | 413972 | 32806 | 446778 | 27,80 |
| 58 – 49 | 197184 | 26349 | 223533 | 13,91 |
| 68 – 59 | 90684 | 15614 | 106298 | 6,62 |
| 69 فما فوق | 49426 | 12925 | 62351 | 3,88 |
| المجموع | **1484625** | **122253** | **1606878** | **100** |

Source : Center National du Registre du Commerce, les créations d'entreprises en Algérie, statistiques 2014, Edition CNRC, mars 2015, P 81.

يمكن تفسير ضعف نسبة مشاركة النساء في الفئة العمرية أقل من 30 سنة إلى كون النشاط المقاولاتي نشاط حديث جدا في الجزائر، و أن هذه الفئة ترغب في دراستهن وتجريب الوظيفة الحكومية و أيضا لأن المرأة صغيرة السن ليست قادرة على تحمل مسؤولية مؤسسة فتفضل الزواج وتكوين أسرة، ويمكن تفسير نقص عدد التاجرات مقارنة بالتجار لكون هذه المهنة لا تلائم النساء كثيرا فيما يتعلق بالتعاملات مع التجار الآخرين ( الرجال ) وما يتلقونه من صعوبة في الحصول على السلع و تسويقها، هذا بالإضافة إلى صعوبة تقبل المجتمع لهذه المهنة.[19]

**II المؤسسات الحكومية الداعمة للمقاولة النسوية**

الجزائر كغيرها من البلدان تفطنت لأهمية إنشاء المؤسسات وترقية النسيج المؤسساتي وتسعى جاهدة لتشجيع الاستثمار فيها، وهذا ما نلمسه من خلال السياسات المنتهجة، فقد قامت بإرساء العديد من الآليات أولها تنصيب وزارة، بالإضافة لآليات أخرى و لكن التساؤل المطروح يتمحور حول نصيب المرأة المقاولة من هذه الآليات.[20]

**1. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :** تم تأسيسه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94–188 المؤرخ في 6 جويلية 1994في اطار السياسة الوطنية لمكافحة البطالة و الفقر، أنشأ كآلية لدعم النشاط الاقتصادي وهذا عن طريق دعم مالي للبطالين البالغ من العمر ما بين 30 و 50 ، والذين فقدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية [21]، إن الخدمات المقدمة لأصحاب المشاريع من خلال هذه الآلية تشمل تقديم الدعم المالي للمشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 10 ملايين دينار وفق صيغة التمويل الثلاثي ،كما يقدم امتيازات ضريبية و شبه ضريبية متنوعة بالإضافة إلى المرافقة الشخصية.

**2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ :** أنشأت بموجب المرسوم 96–234 المؤرخ في 2 جويلية 1996 المتعلق بدعم تشغيل الشباب فالوكالة هي آلية تحت وصاية وزارة العمل ، التشغيل والضمان الاجتماعي تهدف إلى مرافقة الشباب والشابات البطال البالغ من العمر ما بين 19 و 35 سنة من أجل انشاء أو توسيع مؤسساتهم المصغرة المنتجة للمواد و الخدمات، كما أنها تعتبر بمثابة وسيلة لترقية ونشر روح المقاولاتية ومنحهم دعما ماليا ومزايا ضريبية طيلة مراحل المشروع والتنسيق مع البنوك العمومية صاحبة التمويل[22]، تعتبر خدمة المرافقة من بين الخدمات المتميزة التي تقدمها الوكالة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال، الإعلام، التوجيه والاستشارة خلال مرحلة إنشاء و توسيع المؤسسة، و كذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال المشروع [23] .

**3. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :** تم استحداثها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01–03 المؤرخ في 20 أوت 2001، و تطلع بمهام أهمها ترقية، تطوير و العمل على استمرارية الاستثمارات في الجزائر، و كذلك استقبال، توجيه ومرافقة المستثمرين بهدف انشاء مؤسسات عن طريق عدد من الأنظمة التحفيزية و التي تتمحور عموما حول

إجراءات الاعفاء والتخفيض الضريبي [24]، كما تكلف الوكالة أيضا بمتابعة الاستثمارات من خلال التحقق من مستوى التقدم في انجازها و من مدى احترام المستثمر للقواعد و الالتزامات المتفق عليها مقابل المزايا التي منحت له ، كما تضمن خدمة التعارف وانشاء علاقات مهنية بين المستثمرين غير المقيمين والأجانب مع المتعاملين الجزائريين والسهر على ترقية وتطوير المشاريع و فرص الأعمال[25] .

**4. صندوق ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة FGAR :** بهدف تسهيل عملية الاقتراض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء فيما يتعلق بالإنشاء أو التوسيع، قامت الدولة بإنشاء الصندوق و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02–373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ، يعتبر آلية تسمح بتسهيل عملية الوصول إلى التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات وكذا تطويرها، وذلك يلعب دور الوسيط بين المقاول والبنك الذي يشاركه في تقاسم الخطر من خلال تقديم ضمانات مالية لهذا الأخير، وهو بذلك يشكل إحدى الأدوات المالية التي تسعى لخلق مناخ ملائم لتطوير المقاولاتية في الجزائر. [26]

**5. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :** يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة، و في إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04–13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، ولا تمنح الوكالة للمستفيدين المساعدات المالية فقط، بل يتعدى ذلك إلى مساعدات غير مالية كالتوجيه والمرافقة على مستوى كل الدوائر، الدراسة التقنية و الاقتصادية للمشروع، و التكوين في التربية المالية و تسيير المؤسسة، وكذا إعطاء الفرصة لهؤلاء المستفيدين من المشاركة في المعارض والصالونات

أين يتم التعارف بينهم و اكتساب خبرات مختلفة و كذا خلق فضاءلت جديدة لتسويق منتجاتهم.[27]

**6. صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة CGCI :** هو هيئة ضمان تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-134 المؤرخ في 14 أفريل 2004 بمبادرة من السلطات العمومية لتغطية مخاطر عدم تسديد قروض الاستثمار التي تتحملها البنوك و المؤسسات المالية من أجل تمويل مشاريع استثمارية لإنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقوم الصندوق بتقديم الضمانات الكفيلة بتسديد القروض البنكية التي يستفيد منها المقاولون، ولا يمكن أن يتجاوز مستوى القروض القابلة للضمان 500 مليون دينار جزائري.[28]

إن المتأمل في مختلف هذه الآليات، يجد أنها غير مخصصة فقط للمرأة، ماعدا آلية القرض المصغر المخصصة في الأصل للنساء حاملات المشاريع الحرفية كما أن هذه الآلية تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، لكن هذا لا ينفي أن للرجال نصيب من الوكالة، أما باقي الآليات فهي مخصصة لتمويل المشاريع المقاولاتية مهما كان جنس حامل المشروع [29]، و بالتالي نستطيع القول أنه لا يوجد آليات خاصة بدعم إنشاء المقاولاتية النسوية من طرف الدولة، ما عدا السياسات العامة الموضوعة لتشجيع عمل المرأة، فماذا عن دور الهيئات غير الحكومية في دعم المقاولاتية النسوية.

## III الجمعيات الداعمة للمقاولة النسوية

نظرا لاقتصار الآليات والأجهزة المنصبة من طرف الدولة على دعم الإنشاء بصفة عامة دون تمييز لصالح جنس معين، برزت العديد من المنظمات غير الحكومية لتقوم بذلك الدور، وذلك من خلال الجمعيات والاتحادات الجزائرية التي نصبت لدعم المقاولاتية بصفة عامة، وأخرى اهتمت خصيصا بدعم المرأة المقاولة[30]، و تهدف هذه الجمعيات المهنية إلى تطوير المقاولة في الجزائر و النسوية خاصة ، فتقوم بإقامة علاقات مع المقررين الاقتصاديين في البلاد من أجل فتح النقاش والمشاورات و إيصال مشاكل وانشغالات المقاولات، ومحاولة إيجاد حلول ووضع قوانين تساعد على تخفيف الضغط، كما تقوم بتنظيم اجتماعات ولقاءات للمقاولات التي بدورها تسمح لهم بالتعرف على

بعضهن البعض، وإقامة علاقات تضاف لرصيدهن الاجتماعي، وتكون فضاء لطرح مختلف المشاكل والصعوبات التي تواجههن في الحياة العملية، كما تقوم بحمايتهن من السوق السوداء المنتشرة في الجزائر، بالإضافة لمحاولتها المطالبة بمواكبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتطور الحاصل في العالم، وذلك بتحسين منتوجها بما يتناسب ومتطلبات المنافسة العالمية، وحسب المعايير الدولية المعمول. (31)

**1. الجمعية الجزائرية للسيدات رئيسات المؤسسات SEVE :** نشأت الجمعية في 12 جوان 1993 ، ومن أهدافها : التكوين، الإعلام ومساندة المرأة في إنشاء مؤسستها الخاصة، ومنذ نشأتها تعمل على مرافقة كل سيدة ترغب في الاستقلال بمؤسستها الخاصة حتى تتكون في مجال عملها المختار، مع التركيز كثيرا على تكوين العامل البشري من خلال ملتقيات دورية في الداخل و الخارج، و التكوين في مختلف الفروع الخاصة بتسيير المؤسسة، لاسيما توظيف التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال من أجل تحسين المردودية، و العمل وفق المعايير الدولية، و اختراق أسواق جديدة، و تعمل هذه الجمعية على تنظيم دورات تكوينية حول إدارة المؤسسات و التسويق مستعينة بالخبرة الأجنبية في التكوين من أجل تأصيل المقاولات النسوية و نقل الخبرات الذي يعد عاملا جد مهم في هذا القطاع، مع العلم أن هذه الجمعية عضو في الثلاثية، و في المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و شريك في الغرفة التجارية و الاقتصادية المكلفة بمتابعة ميثاق الشراكة المتوسطي، و كذا في المجلس الوطني الاستشاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا فهي لديها أهداف مستقبلية تعمل من أجل تحقيقها، أهمها جعل النساء في الجزائر مستعدات لموعد إزالة الحواجز الجمركية، وليكون العمل عندها وفق المعايير الدولية لتتمكن من اختراق أسواق جديدة. (32)

**2. جمعية الإطارات النسوية الجزائرية / أفكار AFKAR :** تأسست الجمعية سنة 1998و تعمل منذ تأسيسها على ترقية وتطوير عمل المرأة في الجزائر ومد يد العون لها من أجل الوصول بها إلى أعلى المراكز التي تمكنها من إسماع صوتها و قول كلمتها واتخاذ القرارات المهمة بمفردها دون الرجوع إلى الرجل، و استطاعت الجمعية أن تجعل من دعم المرأة العاملة شعارها حيث تسعى لحثها وتوعيتها بضرورة السعي إلى تحقيق

المزيد من الانجازات على المستوى المهني والوصول إلى مناصب اتخاذ القرار، و تقوم على مبدأ مساعدة المرأة العاملة و ذلك من خلال تحسين ظروف العمل وخلق وسط ملائم يسمح لها بالتوفيق بين عملها وتطوير قدراتها إلى الأفضل وبين مسؤولياتها كأم وربة بيت، كما تعمل بإشراكها في دورات تدريبية وتكوينية وتنظيم ملتقيات حول حقوق المرأة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وقد ساهمت مختلف الدورات التي قامت بها الجمعية في تقديم دعم معنوي للمرأة الجزائرية العاملة وتقوية صلتها بمحيطها العملي وزيادة رغبتها في تحقيق طموحها والوصول إلى أعلى المراتب في السلم المهني.[33]

**3. رابطة سيدات الأعمال و المسيرات الجزائريات AME:** أنشئت في العام 2005 ، هدفها تشجيع عضوية سيدات الأعمال في الغرفة التجارية والمهنية والجمعيات التجارية، الأمر الذي سيؤدي إلى تشكيل شبكات جديدة بين المسؤولين الحكوميين و المنظمات غير الحكومية والخبراء الدوليين وصاحبات المشاريع الجديدة، كما تهتم بتوفير إمكانيات جديدة لسيدات الأعمال وأصحاب المهن الصغيرة الجزائريات لربطهن بعالم الأعمال ومساعدتهن في أعمالهن التجارية المتزايدة، كما تهدف إلى إنشاء أطر فكرية، تدريب سيدات الأعمال على استخدام أدوات جديدة للإدارة، وإنشاء شبكة لتبادل الخبرات والمعارف إذ أن التواصل بينهن وتبادل الخبرات والمعارف من شأنه أن يؤدي إلى تحسين التعاون ورفع مستوى المشاركة على الصعيد الوطني و الدولي في آن واحد. [34]

بالإضافة لبعض الجمعيات الأخرى الناشطة على المستوى المحلي، نذكر منها جمعية ترقية المرأة الريفية التي ساعدت النساء الريفيات على الحصول على بعض القروض المصغرة التي لا تتجاوز 30 ألف دولار وذلك بالتعاون مع بعض البرامج الدولية، مثال ذلك برنامجWASP ، وفي الأخير نود الإشارة إلى أن مثل هذه الجمعيات تعد بمثابة شبكات أعمال تساعد النساء المقاولات على الحصول على المعلومات وتبادل الخبرات والعديد من المزايا، ولكونها خاصة بالنساء فهي تعد بذلك فرصة جذب أكبر للنساء باعتبار العديد منهن يجدن صعوبة للانضمام لشبكات الأعمال. [35]

## IV الجهود المحققة لرفع المساهمة النسوية في النشاط المقاولاتي

إن اهتمام الجزائر بالمقاولاتية دفع واضعي السياسات لإرساء العديد من الآليات كما رأينا ذلك، مما أدى إلى توسع في النسيج المؤسساتي النسوي ، و هذا ما يعكس اهتمام المرأة الجزائرية بالولوج في عالم المقاولة وانشاء المؤسسات و اقتحام ميدان الاستثمار خاصة في ظل تنوع الفرص المتاحة و التدابير التي تضعها الدولة بشكل عام، حيث أصبحت المقاول النسوية قوة من شأنها المساهمة في إحداث التطوير الاقتصادي[36]. حيث جاء في تصريح المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار السيد عبد الكريم منصوري أن نسيج المقاولة النسوية حقق نموا بنسبة 14 بالمائة كمعدل سنوي منذ 2008[37]، وهو ما يشير بالرغم من كونها زيادة محتشمة إلى الإقبال المتزايد للمرأة الجزائرية على إنشاء المؤسسات.

وتنقسم نساء الأعمال، وفقا للطبيعة القانونية والتجارية لنشاطهن إلى صنفين النساء التجار (مسيرات المؤسسات) و نساء تجار( أشخاص طبيعيين) وبلغ عددهن في كلا الصنفين **136.204** إلى غاية نهاية **2015** مقابل **130.416** بنهاية **2014** و **115.241** في **2010** ، حسب أرقام المركز الوطني للسجل التجاري.

وخلال السنوات الخمس الأخيرة تضاعف عدد النساء مسيرات المؤسسات (أشخاص معنويين) لينتقل من **4.451** في **2010** إلى **8.754** في**2015** ، أما النساء التجار ( الأشخاص الطبيعيين) فارتفع من **110.790** امرأة في **2010** إلى **122.253** في **2014**قبل أن يبلغ **27.450** في**2015**، غير أنه فئة النساء لا تمثل سوى نسبة 7.4 ٪ من إجمالي التجار الناشطين في الجزائر والبالغ عددهم 1.84 مليون تاجر، وبالمقارنة بإجمالي التجار ( 164.332مؤسسة) فإن نساء الأعمال يمثلن 5.3٪ بينما تقدر نسبتهن بالمقارنة مع إجمالي الأشخاص الطبيعيين(1.67مليون شخص) 7.6 ٪[38].

وبحسب النشاط تمارس النساء التاجرات النشاطات التالية :

**الشكل رقم (06) : الأنشطة التي تمارسها النساء في الجزائر إلى غاية نهاية 2015**

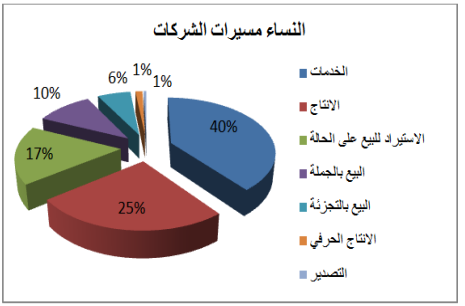


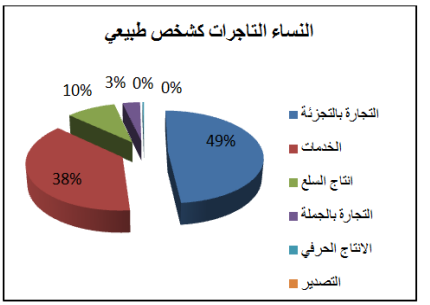


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات منتدى رؤساء المؤسسات FCE، معرض الصحافة، الجزائر تحصي أزيد من 136 ألف سيدة أعمال (الفجر)، 09 مارس 2016، ص ص 8- 9 .

وتبعا للآليات السالفة الذكر صدرت مجموعة من الإحصائيات تعكس جهود ونتائج عمل كل آلية، لكن فقط نود الإشارة إلى أننا لن نستشف بجميع إحصائيات مختلف الآليات المذكورة آنفا نظرا لعدم أخذها ببعد النوع الاجتماعي عند طرحها لمختلف الإحصائيات، حيث سنكتفي فقط بنتائج الآليات التي راعت ذلك وفرقت بين جنس مسير المؤسسة، كما سنستعرضها في ما يلي :

**1. إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC** : ارتفعت نسبة المؤسسات المنشأة من طرف النساء إلى15 % خلال السنة الجارية بينما لم تكن تتعدى الـ 05 % عام 2011 ، حسب ما أفاد به الصندوق الوطني للتأمين على البطالة و أكد المدير العام للصندوق أن هذه النسبة تعكس اهتمام المرأة الجزائرية بعالم المقاولتية والاستثمار، و قال الانطلاق الحقيقي لإنشاء المؤسسات من طرف الفئة النسوية كان في عام 2011 بمعدل 5.77 % ليبلغ نسبة 15.04 % خلال 2016 الجاري وأضاف أن الصندوق تكفل بتمويل أكثر من 2543 مشروع ، 29 % منه مشاريع حرفية و 27 % فلاحية و25 % خدماتية و 15% صناعية. (39)

**الشكل رقم (07) : التوزيع القطاعي للمشاريع النسوية الممولة عن طريق CNAC**

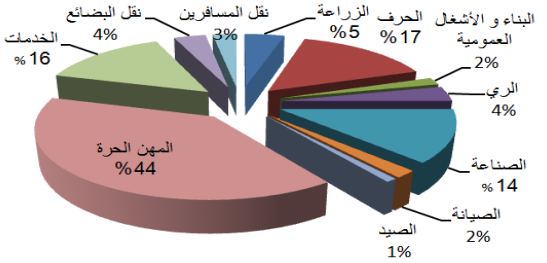


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية رقم 29 حسب الموقع http://www.industrie.gov.dz

تبعا لإحصائيات الصندوق كما يظهر في الشكل أعلاه أن قطاع المهن الحرة أخذ أكبر نسبة من المشاريع الممولة عن طريق الصندوق بما يقابل 44% مشروع ممول لصالح النساء، و من ثم بقية القطاعات، إلا أننا نلمس توجه للقطاع الصناعي بما نسبته 14% من إجمال المشاريع الممولة في القطاع مما يعكس اهتمام أكثر بهذا النشاط وانفتاح نحو المشاريع ذات القيمة المضافة الأكبر، هذا إذا أخذنا أن جميع المشاريع المسجلة باسم النساء تسير من طرف نساء .

**2. عدد المؤسسات النسوية المنشأة حسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب :**

حسب آخر احصائيات الصادرة عن الوكالة، فيصل كما يظهر ذلك الشكل البياني أدناه أن غالبية المشاريع تتركز في قطاع المهن الحرة بنسبة 43.19 %، ليأتي في المرتبة الثانية قطاع الحرف التقليدية وهو ما يعكس رغبتهن في توسيع نشاطهن بشكل صريح وتسويقه بصفة مباشرة، ثم في المرتبة الموالية تأتي الصناعة و بقية القطاعات في مراكز متأخرة تعكس قلة الاهتمام بالأنشطة أو صعوبة الوصول لها لربطها أحيانا بتخصصات رجالية أكثر، وأحيانا أخرى ترجع لأسباب شخصية أو مجتمعية.

**الشكل رقم (08) : التوزيع القطاعي للمشاريع النسوية عن طريق ANSEJ**

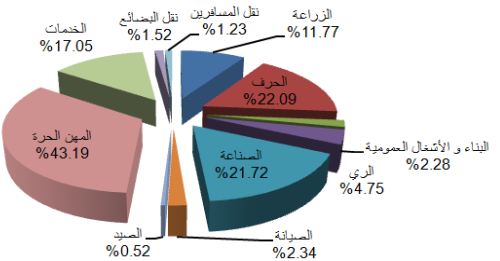


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نشرية المعلومات الاحصائية رقم 29.

**3. عدد المؤسسات النسوية المنشأة حسب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:** تعتبر آلية القرض المصغر من أكثر الآليات استقطابا و جذبا لفئة النساء، وذلك نظرا لسهولة الإجراءات وعدم وجود شروط تعجيزية للاستفادة من قروضها، وحسب آخر إحصائيات منشورة على موقع الوكالة إلى غاية نهاية شهر نوفمبر من سنة 2016 ، فتشير أن غالبية المشاريع الممولة من طرف الوكالة وجهت لفئة النساء وذلك بنسبة 62,17% مقابل 37,83% للرجال، كما هو مبين في الشكل البياني أدناه:

**الشكل رقم (09): القروض الممنوحة عن طريق ANGEM لغاية 2016/11/30**

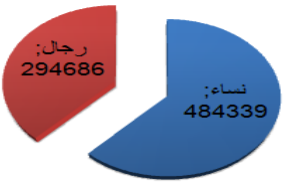


source : http://www.angem.dz/portail/index.php/ar

فبالرغم من تطور المقاولة النسوية في السنوات الأخيرة إلا أن نسبتها تبقى ضئيلة ضمن نسيج المقاولة الوطنية بشكل عام، رغم أن مناخ الاستثمار في الجزائر يمنح الفرص بشكل متكافئ بالنسبة للرجال النساء، و يرجع ضعف التمثيل النسوي إلى الثقافة المقاولاتية في المجتمع الجزائري الذي ينظر إلى ولوج المرأة في عام الأعمال برؤية سلبية و غياب المجال المقاولاتي ضمن المنظومة التعليمية.

**الخلاصة والاستنتاجات :**

تؤدي المقاولات النسوية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية في جميع الدول سواء كانت متقدمة أو نامية، بحيث تشكل قوة فاعلة داخل النسيج الاقتصادي وأداة أساسية لتعزيز التنمية المستدامة ، و تعتبر الجزائر من الدول التي تبذل جهودا كبيرة من أجل تفعيل مشاركة المرأة في مختلف المجالات والمستويات وتعمل على تحسين أوضاعها، و هو ما لمسناه من خلال الدراسة حيث وجدنا أن المرأة المقاولة الجزائرية اقتحمت مجالات مختلفة ومتعددة، فهي تحاول إثبات نفسها يوما عن يوم وهذا ما يؤكده تطور معدلات الإنشاء، إلا أن مناخ الأعمال في الجزائر لا يزال يشكل حجر عثرة يعرقل سير الأعمال لكلا الجنسين، فبالرغم من مختلف التحسينات والآليات التي اعتمدت الدولة إدراجها في كل مرة، إلا أنها لم ترتقي للمستوى المرجو منها، حيث تواجهها عدة عراقيل تحول دون تقوية آفاق مشاركتها، خاصة ما هو ذا صبغة نوعية .

وحتى تتوافر مقومات بقاء وتميز أداء المقاولات النسوية الجزائرية، ومواجهة تحديات عصر العولمة يجب العمل على :

- التحسيس من خلال النظام التربوي بالروح المقاولاتية بالنسبة للرجال والنساء على حد سواء، و التأثير على أفكار الطلبة بعدم اعتبار الوظيفة المخرج والحل الوحيد للنجاح اجتماعيا، وإقناعهم بأن إنشاء مؤسسة هو حل أيضا ولا يمكن تجاهله؛
- إدخال مفاهيم ريادة المقاولة في البرامج و المقررات الجامعية، وتعزيز التكوين المعرفي في مجال التسويق والعلاقات العامة للترويج للمشاريع النسائية؛
- تخصيص تكوين متخصص في المقاولة يأخذ النقائص المدركة وأن يرتكز أساسا على تطوير القدرات الشخصية الخاصة بالمقاولة مثل الإبداع، روح المبادرة، المخاطرة وروح المسؤولية و تلقين القدرات التقنية والتجارية اللازمة لإطلاق مؤسسة؛
- إقامة وحدات نموذجية لحضانة مقاولات الفتيات حملة الشهادات، وذلك بالتنسيق مع هياكل التكوين الفني والمهني؛
- الترويج لإقامة المشاريع الصناعية التي تتماشى وإمكانيات المرأة والتزاماتها العائلية؛

- متابعة تنفيذ المشاريع والبرامج والاستراتيجيات الرئيسة في مجال الترقية النسوية؛
- تنظيم أبواب مفتوحة على مستوى الغرف التجارية لزيادة توعية المقاولات حول الخيارات التمويلية المتاحة، وفرص الاستفادة منها؛
- دعم وتشجيع صاحبات المشاريع غير المصرح بأعمالهن للدخول إلى عالم الاقتصاد بشكل رسمي وقانوني،
- تنشيط حملات توعية و أبواب مفتوحة على مستوى الغرف التجارية للتعريف بالامتيازات التي يمكن أن تستفيد منها المرأة المقاولة في حالة تسجيل نشاطها غير المصرح بشكل رسمي؛
- إقامة اتفاقيات تعاون بين الغرف التجارية والجمعيات ونوادي الأعمال والجامعات، من خلال إقامة ندوات وملتقيات للتحسيس بالروح المقاولاتية وأهمية العمل المقاولاتي .

**الهوامش والمراجع المعتمدة**

(1) ناصر بوشارب، الهام موساوي، تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء والأشغال العمومية دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، الصادرة عن جامعة أم البواقي –الجزائر، العدد 03، جوان 2015، ص ص 95–96، متوفرة على الرابط : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/4797

(2) الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص 10.

(3) شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، دراسة سوسيولوجية، رسالة ماجستير في علوم اجتماع تنمية و تسيير الموارد البشرية، جامعة قسنطينة، 2009، ص 11.

(4) ناصر بوشارب، الهام موساوي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

(5) سلامي منيرة، م ص م كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، شهادة ماستر تخصص تسيير م ص م، جامعة ورقلة، 2012، ص 58.

(6) سلامي منيرة، دراسة و تحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر، رسالة دكتوراه تخصص تسيير م ص م، جامعة ورقلة، 2015، ص ص 146–147.

(7) سلامي منيرة، دراسة وتحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 147.

(8) قائد منى، النساء المقاولات بين القطاع الرسمي و غير الرسمي، شهادة ماستر اكاديمي، تخصص تسيير م ص م، جامعة ورقلة، 2014، ص 08.

(9) قائد منى، مرجع سبق ذكره، ص 07.

(10) منيرة سلامي، يوسف قريشي، المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الانشاء و تحديات مناخ الأعمال، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، تصدر عن جامعة ورقلة، العدد 05، 2014، ص ص 91 – 92، متوفر على الرابط : https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/6979/1/ABPR0506.pdf

(11) شلوف فريدة، مرجع سبق ذكره، 34.

(12) مناد لطيفة، المرأة المقاولة و المشاركة الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير تخصص الاحصاء الوصفي، جامعة تلمسان، 2014، صص 33 – 34.

(13) شلوف فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 45.

(14) مناد لطيفة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

(15) عدمان رقية، المرأة المقاولة و تحديات النسق الاجتماعي، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم و عمل، جامعة الجزائر، 2008، ص 53.

(16) سلامي منيرة، دراسة و تحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 196.

(17) GEM, special report women's entrepreneurship, 2015, p 16.

(18) منيرة سلامي، يوسف قريشي، المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الانشاء و تحديات مناخ الأعمال، مرجع سبق ذكره، ص 97.

(19) كواش خالد، بن قمجة زهرة، المقاولة النسوية في الجزائر الأهمية الواقع و التحديات، مجلة المناجير، تصدر عن المدرسة التحضيرية في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –دراية /الجزائر، العدد 02، 2015، ص ص 35 – 36، متوفرة عبر الرابط : http://www.epsecg-alger.dz/pdf/LE%20MANAGER%20N2-A.pdf

(20) منيرة سلامي، يوسف قريشي، المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الانشاء و تحديات مناخ الأعمال ، مرجع سبق ذكره، ص 92.

(21) ناصر بوشارب، الهام موساوي، تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للمشاريع النسوية الخاصة بالبناء و الأشغال العمومية دراسة حالة ولاية سطيف، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد 03، جوان 2015، ص 100.

(22) قوجيل محمد، تقييم أداء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في انشاء و مرافقة م ص م ، رسالة ماجستير، جامعة ورقلة، 2008، ص 130.

(23) الجودي محمد علي، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015، ص 78.

(24) عبد الفتاح بوخمخم، صندرة سايبي، دور المرافقة في دعم انشاء م ص م واقع التجربة الجزائرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 03، 2011، ص 400

(25) الجودي محمد علي، مرجع سبق ذكره، صص 72–73.

(26) المرجع السابق ص 89.

(27) محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، المرافقة في انشاء المشاريع الصغيرة تحليل نظري و اسقاط على الواقع الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول استراتيجية التنظيم و مرافقة م ص م، جامعة ورقلة، 2011، ص 13.

(28) بن عيسى عبد الفتاح، كيفية انشاء مؤسسة دراسة حالة انشاء مؤسسة لتحضير ألوان الدهن و تقديم خدمات الديكور الداخلي للمنازل بولاية تلمسان، شهادة ماستر، 2014، ص 70.

(29) منيرة سلامي، يوسف قريشي، المقاولاتية النسوية في الجزائر واقع الانشاء و تحديات مناخ الأعمال ، مرجع سبق ذكره، ص 09.

(30) سلامي منيرة، دراسة و تحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 194.

(31) عدمان رقية، مرجع سبق ذكره، ص 98.

(32) الزهرة عباوي، المسارات الاجتماعية و الثقافية للمرأة المقاولة و علاقتها باختيار النشاط الاجتماعي، رسالة ماجستير تخصص تنظيم و عمل، جامعة سطيف، 2015، ص 125.

(33) http://www.djazairess.com/elhiwar/19294

(34) سلامي منيرة، م ص م كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 82.

(35) سلامي منيرة، دراسة و تحليل واقع المقاولة النسوية بالجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 196.

(36) http://localhost/aps-ouest/spip.php?article13857

(37) Ibid

(38) منتدى رؤساء المؤسسات FCE، معرض الصحافة، الجزائر تحصي أزيد من 136 ألف سيدة أعمال (الفجر)، 09 مارس 2016، صص 8- 9 .

(39) المرجع السابق ، ص 08.